A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/48/514
21 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٧٧ من جدول الأعمال

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويـــات

الصفحة

أولا - مقدمـــة ٢

ثانيا - موجز المناقشة التي دارت بشأن مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة ٢

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات ٣

ألمانيا ٣

أوكرانيا ٣

الجزائر ٤

الجماهيرية العربية الليبية ٦

قبرص ٨

المغرب ٩

221093 221093 93-56733

أولا - مقدمة

في قرار الجمعية العامة ٥٨/٤٧ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والمعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، أحاطت الجمعية علما، في جملة أمور، بتقرير الأمين العام عن هذا البند (A/47/524)، ورحبت بالجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لمواصلة المبادرات والمفاوضات، ورحبت كذلك باتخاذ تدابير ستعزز بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في المنطقة، وشجعت تلك البلدان على مواصلة بذل تلك الجهود. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن وسائل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢ - وعملا بذلك القرار، وجه الأمين العام في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٣ مذكرة شفوية إلى جميع الدول طالبا منها آراءها واقتراحاتها بشأن مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٣ - ولغاية ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وكانت قد وصلت ردود من ست حكومات على مذكرة الأمين العام. وسيجري نشر الردود والإخطارات التي ترد فيما بعد بوصفها إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - موجز المناقشة التي دارت بشأن مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة

٤ - شددت الوفود التي تناولت مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط على أهمية أمن البحر الأبيض المتوسط لصلته الوثيقة بالأمن في أوروبا وافريقيا والشرق الأوسط وبالسلم والأمن الدوليين. وأعربت تلك الوفود عن تأييدها لجميع الجهود الرامية إلى تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وأمن وتعاون.

٥ - وشددت بعض الوفود على الحاجة إلى إخلاء البحر الأبيض المتوسط من الوجود المستمر للقوات العسكرية والبحرية الأجنبية التي تهدد السلم والاستقرار في المنطقة. كما أعربت تلك الوفود عن قلقها إزاء التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان الساحلية، التي تسهم في عرقلة إنشاء منطقة سلم وتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٦ - وأشارت وفود بلدان اتحاد المغرب العربي إلى الجهود التي تبذلها تلك البلدان وشركاؤها الأوروبيون في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط ومالطه، وفي إطار التجمع المعروف باسم "خمسة + خمسة"، لإرساء الأساس اللازم لعملية بناء التعاون والثقة المتعددة الجوانب في المنطقة.

٧ - ودعت بعض الوفود إلى إنشاء مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط فيما بين الدول سعيا إلى تعزيز وزيادة الأمن والتعاون في المنطقة. وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن يساعد ذلك المؤتمر على التسوية العادلة والسلمية للمشاكل المستمرة في المنطقة وعلى صون السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لجميع بلدان المنطقة وشعوبها.

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

ألمانيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣]

تولي المانيا أهمية كبيرة للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن ثم فإنها ترحب بأي مبادرة ملائمة لتعزيز الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط عن طريق الحوار والتعاون.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]
[غير مؤرخ]

١ - ترى أوكرانيا أن معالجة مسألة تعزيز الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ينبغي أن تتم على جبهة عريضة، من منطلق أن الأمن في كامل المنطقة الأوروبية - الأطلسية غير قابل بطبيعته للتجزئة.

٢ - وبالنظر إلى التطورات الإيجابية الجارية حاليا في أوروبا، لا يرى أن الحالة السائدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط تسير نحو الاستقرار؛ بل أنها أخذت تزداد تعقدا. ويرجع هذا إلى الصراع الدائر في يوغوسلافيا السابقة، واستعصاء مشكلة الشرق الأوسط على الحل، والتفاوتات في مستوى التنمية الاقتصادية في بلدان المنطقة، وبعض مشاكل أخرى.

٣ - ويمكن حل شبكة التناقضات المعقدة القائمة بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي. فعلى الصعيد العالمي، لا تجوز تسوية المنازعات إلا بالوسائل السياسية باستخدام القدرات الواسعة النطاق التي تتمتع بها الأمم المتحدة.

٤ - وترى أوكرانيا أن تحسين الحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط يقتضي أيضا اتخاذ تدابير جادة على الصعيد الإقليمي. ولا يصح أن يبحث حل مشاكل المنطقة بمعزل عن المفاوضات المسهبة المتعلقة بمسائل الأمن والتعاون في أوروبا؛ بل يجب أن يشكل جزءا لا يتجزأ من هذه العملية.

٥ - وتؤيد أوكرانيا المبادرات المتعلقة بتحويل البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تؤيد المقترحات الرامية إلى تعزيز الأمن وتشجيع التعاون، التي تمت صياغتها في الاجتماع المعني بالبحر الأبيض المتوسط الذي عقده مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في بالما دي مايوركا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وبوجه عام، تؤيد أوكرانيا الاقتراح الذي طرح في ذلك المؤتمر بشأن المبدأ الذي يقضي بعقد مؤتمر معني بالأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط، ليقوم، على اساس المفهوم الشامل للتعاون في البحر الأبيض المتوسط، بإنشاء آليات لايجاد حلول جماعية لمشاكل منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٦ - ويمثل اشتراك أفراد عسكريين أوكرانيين في قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا السابقة مساهمة فعلية من جانب أوكرانيا في تعزيز الأمن في تلك المنطقة.

٧ - وتعزيز الأمن في البحر الأبيض المتوسط سيتيح مزيدا من الفرص للتعاون فيما بين بلدان المنطقة. وينبغي أن تؤدي بعض المنظمات الدولية دورا رئيسيا في تطوير ذلك التعاون، ومنها مثلا برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وأوكرانيا على استعداد للتعاون في تنفيذ كثير من المشاريع المشتركة التي تضطلع بها تلك المنظمات.

٨ - وسيساعد تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وأمن وتعاون على تعزيز السلم والأمن في أوروبا وفي العالم بأسره.

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]
[٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣]

١ - تؤيد الجزائر أتم التأييد الأهداف والإجراءات المتوخاة من جانب الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٤٧ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والمتعلق بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢ - وإن الجزائر، التي اشتركت في تقديم القرار المذكور أعلاه، لترى أن التغيرات النوعية التي حدثت في العلاقات الدولية تتيح لها حاليا فرصا جديدة لمضاعفة جهودها الرامية إلى التفكير بمزيد من الإمعان بشأن هذه المسألة وتهيئة الظروف التي تؤدي إلى التعزيز الدائم للأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط. وتوجد في متناول دول المنطقة حاليا إمكانية تحقيق الهدف المتمثل في جعل البحر الأبيض

المتوسط "بحيرة للسلم والتعاون". وقد عملت بلدان عديدة من بلدان البحر الأبيض المتوسط، بما فيها الجزائر، لسنوات كثيرة على تحقيق هذا الهدف وربطته بعملية هلسنكي. واختفاء المواجهة بين الشرق والغرب، وبـــدء عملية السلم في الشرق الأوسط، وتأسيس اتحاد المغرب العربي، وإنشاء الإطار المسمى "خمسة + خمسة" للحوار والتعاون، تشكل كلها عوامل وفيرة مواتية يجب تحويلها إلى حركة نشطة تثمر نتائج مقنعة من حيث إشاعة السلم والاستقرار والأمن وفي مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣ - ويجب على الدول، فضلا عن تحقيق السلم العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط عن طريق إنجاز المفاوضات الجارية حاليا ومن ثم تحرير شرقي البحر الأبيض المتوسط من بلاء الهيمنة والاحتلال، أن تسعى بمزيد من الجهد إلى كفالة أن تكون أسس أمنها مبنية بناء متينا على الشراكة السياسية والاقتصادية بين الدول على كل من جانبي البحر الأبيض المتوسط. والسبيل إلى إدامة هذه الشراكة هو وضع تصور استراتيجي مشترك للتكوين المقبل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بصيغه السياسية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية والايكولوجية. ويمكن لهذه الشراكة، إذا ظلت وفية لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أن تعالج الأسباب الراهنة والمحتملة للتوتر، بشكليه العسكري وغير العسكري، وأن تجد حلولا للمشاكل الأساسية، وأن تحقق التوافق بين المبادرات المختلفة. وبيانا لما يجب أن تفعله الدول على كلا الجانبين لتعزيز عدم القابلية للتجزئة الذي يتسم به الأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط، يجب عليها أن تتخذ موقفا حازما في الحملة المناهضة للارهاب. ولا بد لها أن تنسق أنشطتها بغية منع الأفعال الإرهابية والقضاء عليها.

٤ - وتعي بلدان البحر الأبيض المتوسط أن من المفيد ومن المهم لها أن تحدد أهدافها المتعلقة بتعزيز الأمن وإقامة تعاون متوازن ومحقق للفائدة المشتركة.

٥ - وترحب الجزائر بالاجتماعات التي عقدت بين ممثلي الدول المختلفة، على مستويات شتى، بهدف مضاعفة الجهود الرامية إلى تدعيم الثقة والأمن، والتشجيع على نزع السلاح، وتعزيز التنمية المتوازنة في المنطقة بأسرها. وفي هذا السياق، ستواصل الجزائر العمل على تعزيز العلاقات التعاونية في الإطار المسمى "خمسة + خمسة"، الذي تعتبره محفلا ملائما للتبادلات المثمرة الرامية إلى زيادة الأمن في البحر الأبيض المتوسط.

٦ - وتشجع الجزائر جميع المبادرات الرامية إلى كفالة انسحاب القوات الأجنبية، واحترام سيادة بلدان البحر الأبيض المتوسط واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وحق الشعوب في تقرير المصير. ويجب أن يكون تحقيق هذه المبادرات مبنيا على احترام مبادئ بجميع أشكاله وعدم استعمال القوة أو التهديد بها، وعدم جواز الحصول على الأراضي بالقوة.

٧ - وتنفيذ هذه المبادئ لا بد أن تصحبه بالضرورة جهود مماثلة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي من أجل تقليل التفاوتات الكبيرة التي توجد بين بلدان البحر الأبيض المتوسط والقضاء على تلك التفاوتات تدريجيا.

٨ - ومن بين أشكال التعاون الكثيرة في البحر الأبيض المتوسط، يتسم التعاون الرامي إلى تحقيق تضامن متوازن بأهمية حاسمة من حيث أنه سيتيح تنمية الإمكانيات القائمة للتعاون الاقتصادي، وإقامة التكاملات اللازمة، وإيجاد الصلات المؤدية إلى الترابط الذي سيوفر الأساس اللازمة لإقامة السلم الدائم.

٩ - وقد مهدت الجزائر الطريق أمام هذه الروح التضامنية بما قدمته من مساهمات نشطة ومنتظمة في توطيد الأمن الشامل في أوروبا. ويجب أن يكون الهدف هو التشجيع على تنفيذ عملية انتقال منهجية وتدريجية لدى بلدان الضفة الجنوبية بحيث تتمكن تلك البلدان من تهيئة الظروف اللازمة للبيئة السوقية التي ستمكنها من تجديد القواعد اللازمة للنمو الاقتصادي الراقي.

١٠ - وبالنظر إلى هذا الدور الحاسم في إنشاء مجموعة للبحر الأبيض المتوسط مستقبلا، يتضح أن من الضروري اتباع استراتيجية مبتكرة لتقليل عبء الديون، لإيجاد حالة أمنية مؤسسة على الاستقرار والرخاء في المنطقة بأسرها.

الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]
[١٧ أيار/مايو ١٩٩٣]

١ - تولي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط أهمية بالغة لعلاقة الأمن في هذه المنطقة بأمنها واستقرارها وأيضا لعلاقته بالأمن والسلم الدوليين بشكل عام.

٢ - وقد أكد قرار الجمعية العامة رقم ٥٨/٤٧ على الوسائل التي من شأنها تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط واعترف بالدور الرئيسي لبلدان المنطقة في تحقيق ذلك من خلال تكثيف عملية الحوار والتشاور والعمل على إزالة أسباب التوتر وما ينجم عنها من تهديد للأمن والسلم.

٣ - إن القرار رقم ٥٨/٤٧ وغيره من القرارات الأخرى التي تم اعتمادها في هذا الشأن توضح مدى ما توليه الأمم المتحدة من أهمية لتوطيد الأمن وتحقيق الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط شأنها شأن منظمات أخرى كحركة بلدان عدم الانحياز التي دأبت على تكرار موقفها من الأمن والتعاون في هذه المنطقة، وقد أكد على ذلك ما ورد في الوثيقة الختامية للقمة العاشرة لرؤساء دول أو حكومات الحركة،

المعقودة في جاكرتا في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢[٢]، حيث جددت القمة دعمها للجهود المبذولة من أجل تحويل منطقة البحر المتوسط إلى منطقة سلام وأمن وتعاون على أساس مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وعدم التدخل بجميع أشكاله وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وعدم انتهاك الحدود الدولية.

٤ - وقد دعت قمة عدم الانحياز إلى عدم تصعيد المشاكل في المنطقة وحثت على السعي لإيجاد تسوية سلمية وعادلة لها تكفل مصالح وحقوق جميع الأطراف وفقا لقواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تنظم العلاقات بين الدول المستقلة.

٥ - وتؤكد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على تأييدها لهذه المواقف وتعرب عن ترحيبها بأية بادرة من شأنها العمل على إزالة التوتر من المنطقة وتوسيع مجالات التعاون فيها على أساس مبدأ السيادة والاحترام المتبادل. وفي نفس الوقت تود الجماهيرية أن تؤكد على أن التطبيق العملي لما تطالب به قرارات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الأخرى بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط هو الكفيل الحقيقي بتحويل هذه المنطقة إلى منطقة أمن وسلام حقيقي. وفي هذا المقام تود الجماهيرية أن تذكر أنه من بين مطالب القرارات الدولية ضرورة سحب الأساطيل والقواعد الأجنبية من المنطقة وترى أن تنفيذ هذا المطلب أساسي لأن تحقيقه من شأنه تعزيز بناء الثقة وتوجيه إمكانيات المنطقة نحو النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦ - وإلى جانب ذلك فإن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ترى أن اللجوء إلى الحوار والتفاهم لإيجاد حل للخلافات على أساس السيادة والاحترام المتبادل وفقا للأعراف والمواثيق الدولية عاملان أساسيان في تحقيق أمن البحر الأبيض المتوسط واستقراره كما ترى أيضا أن المبادرات التي تمت والجهود التي تبذل ضمن تجمعات المنطقة كاتحاد دول المغرب العربي، تمثل انطلاقة هامة لتنسيق الجهود المشتركة لتحقيق تطلعات المنطقة في السلم والأمن والتعاون الذي يعود بالنفع على الجميع.

٧ - ومن هذا المنطلق، وانسجاما مع موقفها الإيجابي من مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فقد ساهمت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بشكل فعال في تجمع غرب المتوسط المسمى "خمسة + خمسة" وذلك من أجل خلق حوار جاد ونموذج مثمر للتعاون بين شمال منطقة البحر المتوسط وجنوبها. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة أيضا إلى أن الاجتماع الذي عقد بروما في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ بين وزراء خارجية المجموعتين المذكورتين قد أسفر عن مبادئ هامة في اتجاه تعزيز التعاون في المنطقة، وهذه المبادئ هي:

(أ) الرغبة في إقامة نموذج للعلاقات في منطقة البحر الأبيض المتوسط من شأنه أن يؤدي إلى الاستقرار والازدهار ودعم التطور والديمقراطية؛

(ب) الإشارة إلى المبادرات الصادرة من عدة جهات بشأن تسوية المنازعات والأمن والتنمية في المنطقة؛

(ج) الموافقة على مشروع الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط.

قبرص

[الأصـــــل: بالانكليزيـــة]
[٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣]

١ - تولي جمهورية قبرص أهمية كبيرة لتعزيز الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط وترحب باتخاذ الجمعية العامة القرار ٥٨/٤٧.

٢ - وقد أثار انتهاء الحرب الباردة آمالا مشروعة ترنو الى احراز تقدم حقيقي صوب السلم والرخاء والأمن الشامل.

٣ - ومن الواضح للكافة حاليا أن الشواغل الأمنية لبلدان البحر الأبيض المتوسط مرتبطة ارتباطا وثيقا بشواغل أوروبا وبقية العالم لا محالة.

٤ - ولا تزال جمهورية قبرص تشعر بالقلق في هذا السياق إزاء استمرار المنازعات التي تؤثر على منطقة البحر الأبيض المتوسط، مثل مشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين والحالة في لبنان والاحتلال العسكري المستمر لما يبلغ ٣٧ في المائة من جمهورية قبرص من جانب القوات المسلحة التركية بعد الغزو الذي قامت به في عام ١٩٧٤.

٥ - ومن ثم فإن جمهورية قبرص تولي أهمية خاصة لتعزيز السلم والأمن في المنطقة وتود أن تؤكد من جديد تأييدها للإعلانات المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك وثيقة هلسنكي لعام ١٩٩٢ التي اعتمدها في تموز/يوليه ١٩٩٢ رؤساء دول أو حكومات الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا[١] والنتائج الصادرة عن المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في جاكرتا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢[٢]، وتؤيد عقد حلقة دراسية في البحر الأبيض المتوسط تابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

٦ - وقد ثابرت جمهورية قبرص على المناداة بتحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط الى منطقة أمن وسلم وتعاون خالية من النزاع والمواجهة على أساس مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية وعدم

التدخل بجميع أشكاله وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

٧ - وتؤكد جمهورية قبرص من جديد في هذا السياق التزامها بجعل جمهورية قبرص مجردة تماما من السلاح فور انسحاب قوات الاحتلال التركي والمستوطنين الأتراك. ومن الواضح أن جعل قبرص مجردة من السلاح سيسهم اسهاما ملموسا في تعزيز السلم والأمن في البحر الأبيض المتوسط وفي أوروبا وفي العالم.

٨ - وتعتقد جمهورية قبرص من ثم أنه لكي يحل السلم والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، لا بد أن يكون التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة أمرا إلزاميا.

المغرب

[الأصـــل: بالفرنسية]
[٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣]

١ - ظل البحر الأبيض المتوسط يمثل دوما بوتقة تنصهر فيها حضارات وثقافات غنية ومتنوعة، ومنطقة جيوستراتيجية تتسم بأهمية خاصة.

٢ - وفي حين أن انتهاء الحرب الباردة ربما يكون قد أزال خطر نشوب نزاع واسع النطاق يهدد بالخطر منطقة البحر الأبيض المتوسط بأسرها، فإن استمرار النزاع في الشرق الأوسط والحرب التي تشن في صربيا مستهدفة السلامة المادية والإقليمية للشعب البوسني يمثلان عقبة كبرى أمام تهيئة مناخ يسوده السلم والتعاون في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط وتهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين.

٣ - وبالإضافة الى ذلك، لا تزال التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية المتزايدة بين الساحلين الشمالي والجنوبي للبحر الأبيض المتوسط تمثل مصدرا لعدم الاستقرار والمعاناة لشعوب المنطقة.

٤ - وكانت الجمعية العامة محقة في الاعتراف في قرارها ٥٨/٤٧ لا بعدم قابلية الأمن في البحر الأبيض المتوسط للتجزئة فحسب، بل أيضا، وقبل كل شيء، بالعلاقة السببية الوثيقة القائمة بين الأمن والتعاون.

٥ - واستنادا الى هذا الاعتبار، عمدت المملكة المغربية، بالاشتراك مع شركائها المغاربة والأوروبيين، الى جعل التعاون الإقليمي عنصرا رئيسيا في سياستها الخارجية. وتنمية هذا الحوار والتعاون تجيء في حينها كما انها مثمرة من عدة أوجه، إذ انها يمكن أن تلبي الاحتياجات العاجلة وأن تحبط الأزمات المحتملة، وأن تكيف نفسها وفقا للخصائص والوشائج القائمة بين البلدان التي يوجد بينها اتصال وثيق. وهي تساعد أيضا على تخفيف حدة العواقب الناجمة عن التزايد الملحوظ في طابع العالمية الذي أخذ يسم الاقتصاد.

٦ - وعن طريق انشاء اتحاد المغرب العربي في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٩، سعت المملكة المغربية الى تعزيز علاقات حسن الجوار التي تربطها بأربع من الدول الأعضاء الأخرى، وإرساء أسس التعاون المتعدد الجوانب في جميع المجالات.

٧ - ويؤيد المغرب اتباع سياسة تطلعية، بالاشتراك مع بلدان أوروبا، وبخاصة الموجودة منها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مؤداها الشراكة القائمة بصفة متزايدة على العلاقات المحققة للفائدة المشتركة. ويأمل المغرب في إبرام اتفاق مع الجماعة الأوروبية يتضمن أحكاما متوازنة (منطقة للتجارة الحرة)، ويمتد الى القطاعات الأخرى مثل الحوار السياسي والثقافي، ويكون مبتكرا في أساليبه وأهدافه (تقليل التدابير المنفردة وزيادة تقاسم المسؤولية).

٨ - ولا يزال المغرب على اقتناع بأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكن أن يسهم بصورة حاسمة في إقامة نظام دولي يحترم الحقوق الأساسية المعترف بها للدول في ميثاق الأمم المتحدة.

٩ - وبالنظر الى ما تقدم، يرى المغرب أن من اللازم توسيع نطاق المشاركة في آليات الأمن أو التعاون القائمة، مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ليشمل بلدان جنوبي البحر الأبيض المتوسط، كي تتمكن من الإعراب عن آرائها ومن المساهمة بصورة فعلية في تحقيق الأهداف المرجوة.

١٠ - وبالإضافة الى ذلك، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى إقامة إطار جماعي لمعالجة شواغل وتطلعات بلدان البحر الأبيض المتوسط ولإعطاء دفعة جديدة وجسورة لعلاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

١١ - والحوار الصريح والمستمر والتضامن في وجه جميع الصعاب هما السبيل الوحيد الذي سيمكن بلدان البحر الأبيض المتوسط من أن تعيده الى خاصيته التي اتسم بها وهي أنه "بحيرة سلم".

الحواشي

(١) A/47/361-S/24370، المرفق.

(٢) A/47/675-S/24816، المرفق.

- - - - -